الأساليب المبتكرة لتمويل خطط التنمية
التجربة التونسية

علية بالشيخ

تونس في 4 جويلية 2019

العرض

1. واقع تمويل التنمية في تونس
2. المقاربة الجديدة لتمويل التنمية
   - إصلاحات لتطوير منظومة التمويل التقليدية
   - إصلاحات لا رساء اليات ومؤسسات تمويل جديدة
   - إصلاحات للنهوض بخدمات التكنولوجيا المالية

واقع تمويل التنمية فى تونس

مبادئ مقاربة تمويل التنمية

- تطوير مساهمة الادخار الوطني في تمويل حاجيات الاقتصاد
- إرساء قطاع مالي قادر على تعبئة موارد الادخار وتوظيفها لتمويل المؤسسات والأفراد
- اللجوء الى موارد التمويل الخارجي لاستكمال مجهود الاستثمار الوطني
- الحفاظ على سلامة التوازنات المالية الداخلية والخارجية

واقع تمويل التنمية فى تونس

واقع تمويل التنمية فى تونس

نقاط القوة

- ✓ بناء جهاز مالي يقوم على أسس قانونية وتنظيمية وبنية أساسية متينة نسبيا ومحترمة ساهمت في تطور وتيرة الاستثمار والنمو الاقتصادي والدخل الفردي
- ✓ دور أساسي للقطاع العام في تمويل برامج التنمية الاجتماعية (صحة ، تعليم) والاقتصادية (الحوافز الجبائية والمالية لتشجيع الاستثمار وتطوير القطاعات المنتجة)
- ✓ قدرة الجهاز المالي على التأقلم مع صعوبات الظرف ومواجهة الصدمات حيث واصل القطاع المالي مهمته في تمويل الاقتصاد الوطني وتأمين المخاطر خلال الأزمات
- ✓ ثقة المتعاملين الاقتصاديين في قدرة القطاع المالي على حماية الودائع والبيانات الشخصية للأفراد والمؤسسات
- ✓ تحول نوعي في أداء السوق المالية التونسية من حيث عدد الشركات المدرجة بالبورصة الذي تضاعف في بضع سنوات فقط (من 56 مؤسسة سنة 2010 الى 82 حاليا)
- ✓ توفر موارد بشرية كفأة
- ✓ مساهمة هامة للتمويل الخارجي في معاضدة مجهود الاستثمار الوطني وتطوير قطاعات اقتصادية حيوية وتنافسية

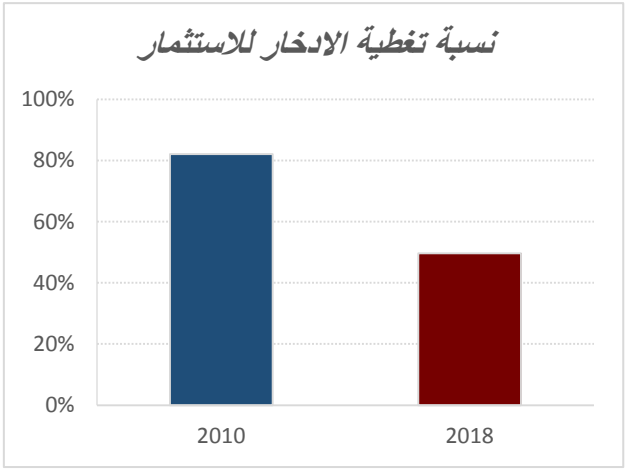

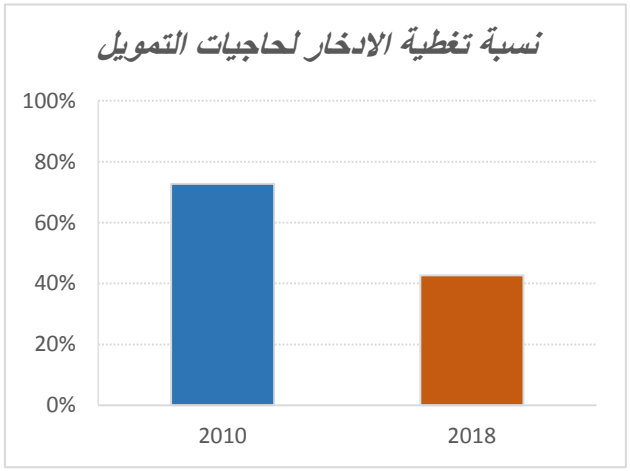

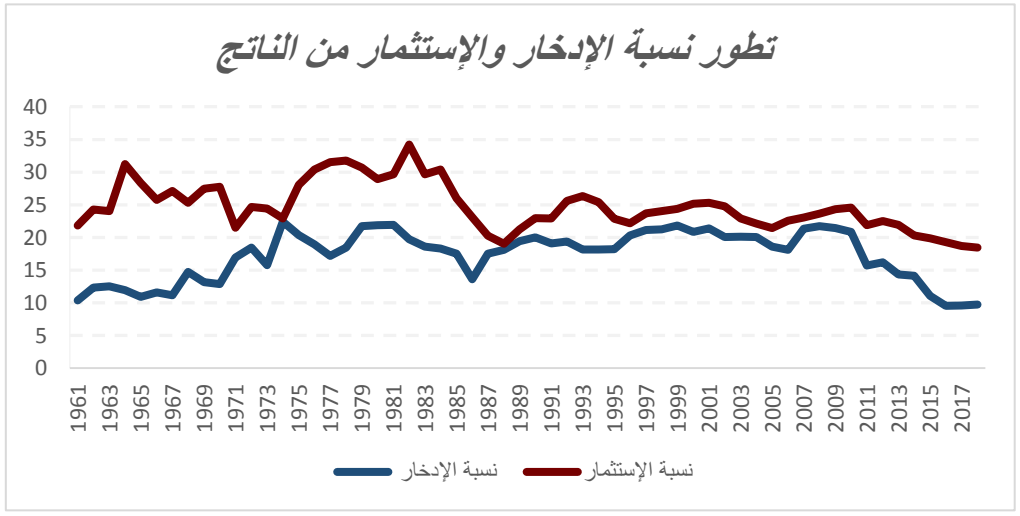

واقع تمويل التنمية فى تونس

نقاط الضعف

اخلالات هيكلية

- ✓ عدم القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار الوطني الى مستويات عليا (30% من الناتج الإجمالي) تسمح بتحقيق الصعود الاقتصادي
- ✓ هيمنة الوساطة المالية على هيكلة تمويل الاقتصاد (نسبة القروض للاقتصاد تمثل أكثر من 80% من الناتج الإجمالي)
- ✓ إظهار المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أكثر من 90% من النسيج الوطني) صعوبة في النفاذ إلى التمويل خاصة في المراحل الأولى من الاحداث
- ✓ ضعف نجاعة اليات التمويل العمومي
- ✓ الضعف النسبي لحجم ومردودية مؤسسات القرض ومؤسسات التأمين بالعلاقة مع الحجم الهام نسبيا للديون المتعثرة (حوالي 14% للبنوك المقيمة) وهشاشة النتائج الفنية
- ✓ ضعف التمويل المباشر للاقتصاد (لا تتعدى رسملة البورصة لا تتعدى 25% من الناتج الإجمالي ونسبة تمويل للاستثمار في حدود 10%)
- ✓ عدم بلوغ مستوى من المنافسة يسمح بالارتقاء بنوعية الخدمات المسداة والضغط على كلفة التمويل والتهيئ للانفتاح على الخارج
- ✓ ضعف الادماج المالي (نسبة الإدماج المالي 36% فقط من السكان البالغين ونسبة استخدام الخدمات الرقمية لا تتعدى 4% من التونسيين
- ✓ شبه غياب للمصادر «البديلة» للتمويل على غرار المالية الإسلامية (5 % من اجمالي أصول القطاع المالي)
- ✓ محدودية الاستثمارات الأجنبية المباشرة (دون معدل 5 % من الناتج الاجمالي)

ضغوطات ظرفية

* *تأثير صعوبات الوضع الاقتصادي العام الذي ميز البلاد خلال سنوات ما بعد الثورة على مستوى الادخار وبالتالي على وضعية التوازنات المالية الكبرى وفي مقدمتها ارتفاع حجم المديونية العامة وهيكلتها (حاليا حوالي 3/4 الدين العمومي هو دين خارجي)*

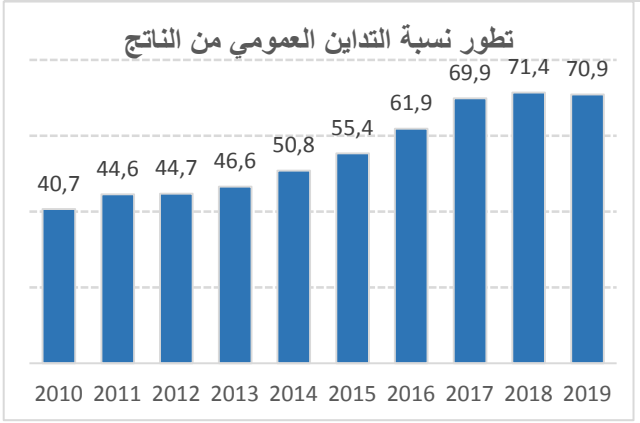

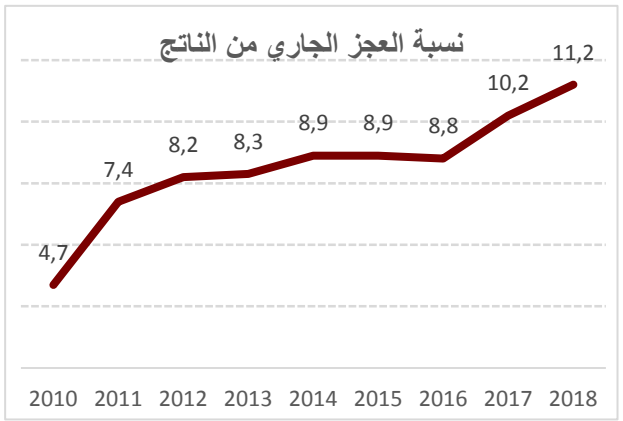

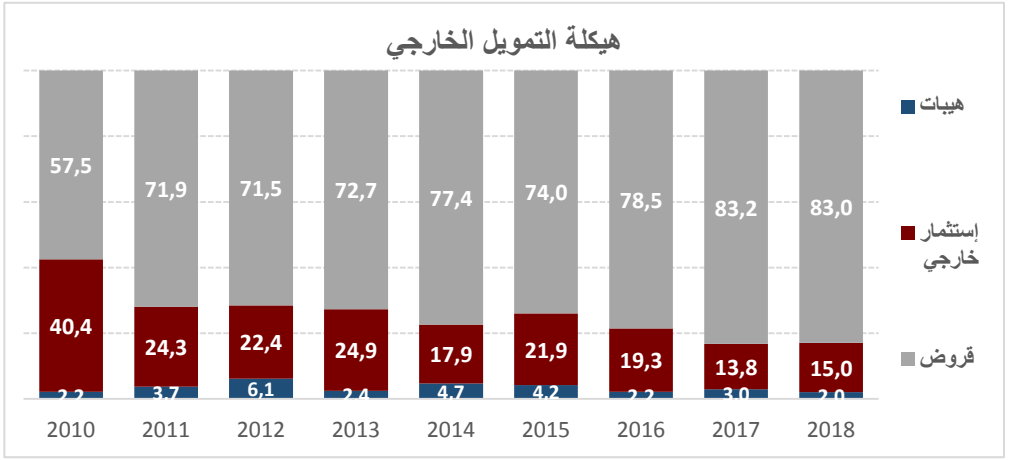

* *تزايد الضغوط على السيولة البنكية ومخاطر الانكماش الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة مما أدى الى تقلص وتيرة اسناد القروض وارتفاع نسبة الفائدة الاسمية*

واقع تمويل التنمية فى تونس

الفرص

- ✓ بروز اليات ومؤسسات جديدة للتمويل البديل من شأنها فتح افاق واسعة لتنمية القطاع المالي
- ✓ استغلال ميزات التحول الرقمي للتحكم في الكلفة وتعزيز المردودية
- ✓ المفعول المرتقب للإصلاحات المالية الهيكلية على مستوى دعم صلابة القطاع وتطوير أدائه وتنويع الياته لتعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد

المخاطر

- ✓ الضغوطات الترتيبية المتصلة بمعايير التصرف الحذر (بازل 3)
- ✓ توسع الاقتصاد غير المنظم الذي يستوعب حجم هائل من السيولة
- ✓ بروز منافسين جدد في مجال الخدمات المالية من غير القطاع المالي على غرار مؤسسات الدفع ومؤسسات الاقتصاد الرقمي
- ✓ اشتداد المنافسة الخارجية ومخاطر عدم الاستقرار المالي على المستويين الإقليمي والدولي
- ✓ أثر التحولات الديمغرافية على الحاجيات من تمويل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية (مرافق عمومية، صحة، تعليم، ضمان اجتماعي...) والبيئية (الانتقال الطاقي، التطهير، الماء...)
- ✓ تواصل شح السيولة وحصول اضطراب في تنفيذ برنامج الدعم من قبل صندوق النقد الدولي وعدم تحسن الترقيم السيادي

التحديات الرئيسية

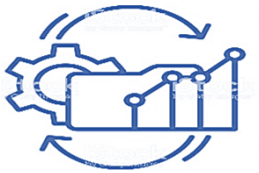

1. الترفيع في حجم الادخار الوطني
2. الرفع من مستوى الادخار المالي: تنمية الموارد العمومية، أداء الجهاز المالي وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار
3. تكريس النفاذ الى التمويل: رفع العوائق المرتبطة بالتمويل عبر الاقتراض، دعم التمويل عبر الأموال الذاتية للمؤسسات، الادماج المالي والتجديد المالي
4. ضمان الاستقرار المالي: تدعيم الرقابة والتصرف الحذر
5. مواكبة مختلف أبعاد التنمية المستديمة: تكريس شفافية المعاملات المالية، محاربة التهرب الضريبي وتبييض الأموال، التحلي بالمسؤولية المجتمعية، ملائمة الأولويات الاقتصادية والخيارات القطاعية، ادراج المعايير الاجتماعية والبيئية في برامج التمويل

المقاربة الجديدة لتمويل التنمية

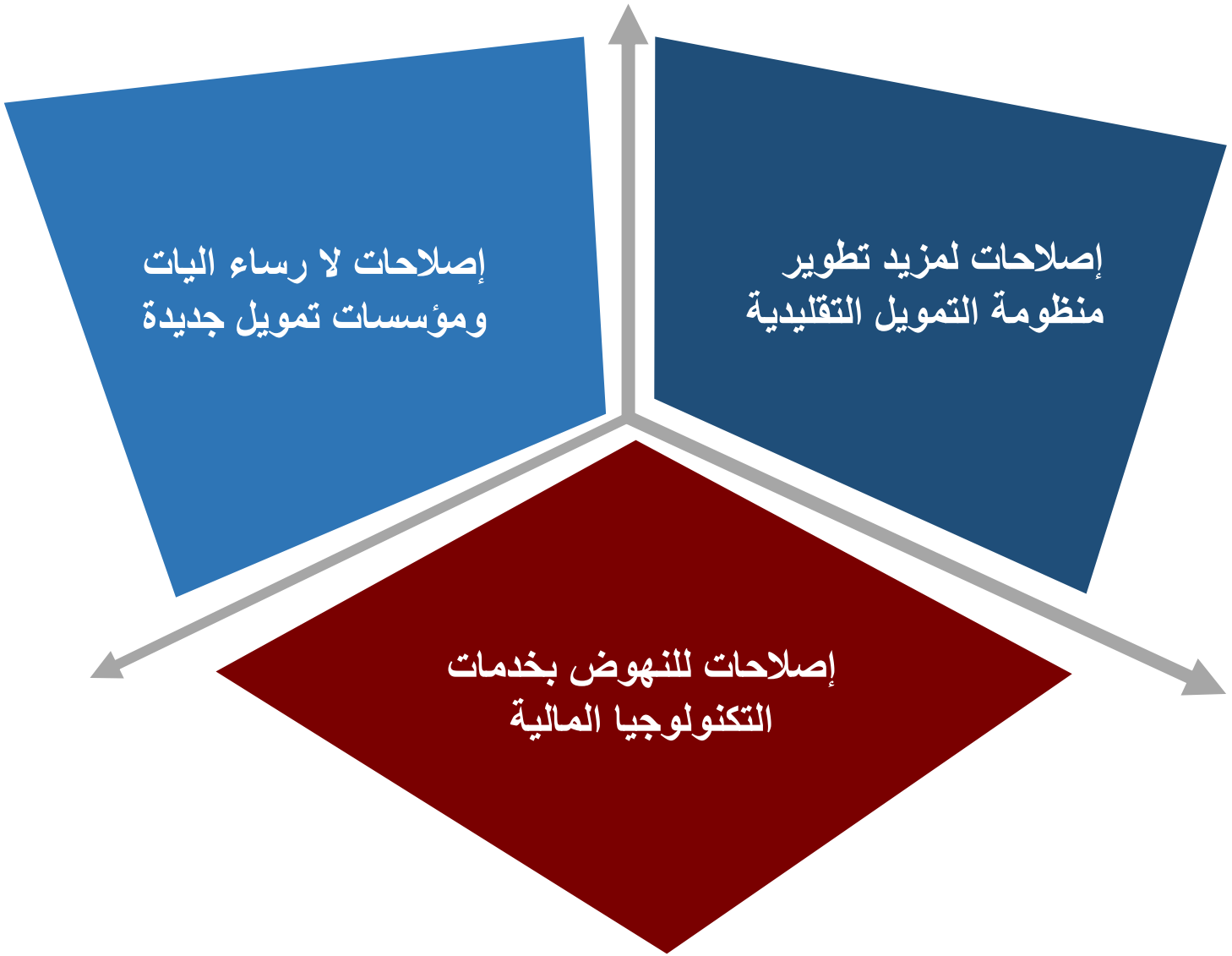

إصلاحات لمزيد تطوير منظومة التمويل التقليدية

1. تعبئة الموارد العمومية الداخلية
2. تطوير المؤسسات والأسواق المالية
3. تعبئة الموارد الخارجية الملائمة

تعبئة الموارد العمومية الداخلية

مالية عمومية متعافية داعمة للنمو الاقتصادي والتنمية

إحكام تعبئة الموارد العمومية

- استكمال برنامج الإصلاح الجبائي ودخول اجراءاته وتدابيره حيز النفاذ:
  - تدعيم العدالة الجبائية
  - ترشيد الامتيازات الجبائية
  - تبسيط النظام الجبائي
  - تعصير الإدارة الجبائية
  - مقاومة التهرب الجبائي
- تخفيف العبء الجبائي على المؤسسات والأفراد (حاليا أكثر من 20% من الناتج)
- تركيز أهم محاور إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية من إصلاح مالي وإصلاح على مستوى الحوكمة الداخلية والخارجية للمؤسسات وعلى مستوى الموارد البشرية
- تعبئة موارد لفائدة الميزانية عبر اصدار قروض وطنية وقروض بالعملة لدى المؤسسات المالية المحلية
- دراسة تعويض الزيادة في الأجور بتعهدات مالية مؤجلة على كاهل الدولة لفائدة الأعوان العموميين بمقتضي اصدار سندات دين

رفع كفاءة الإنفاق العمومي

- التحكم من كلفة الأجور والدعم (14% و4.6% من الناتج في 2018)
- الترفيع في نفقات التنمية (لا تتعدى حاليا 15.6% من إجمالي النفقات العمومية)

اتساع جوانب الجمود في النفقات واضطراب التوازنات المالية الكبرى للدولة

- تركيز إجراءات ومحاور استراتيجية تحديث الوظيفة العمومية
- التحول من نظام دعم معمم إلى نظام دعم موجه بدقة نحو المستحقين الفعليين وله القدرة والنجاعة الكافية على تخفيض نسبة الفقر وتحسين مستويات المعيشة لشريحة السكان متوسطة الدخل والفقيرة
- تحديث طريقة إدارة المالية العمومية وترسيخ مبادئ الشفافية وثقافة الأداء

تطوير المؤسسات والأسواق المالية

تطوير أداء الوساطة المالية

- **المؤسسات البنكية**
  - ✓ مراجعة القانون المنظم للبنك المركزي والقانون المنظم للبنوك والمؤسسات المالية
  - ✓ برنامج لإعادة هيكلة البنوك العمومية (احداث بنك الجهات، إعادة هيكلة البنوك العمومية الكبرى والانطلاق في التفويت في المساهمات العمومية غير الاستراتيجية للدولة في القطاع البنكي)
  - ✓ اعداد مشروع قانون حول الفائدة المشطة
  - ✓ اعداد مشروع قانون حول مكاتب الائتمان
  - ✓ مراجعة مجلة الإجراءات الجماعية
- **مؤسسات الادخار التعاقدي**
  - ✓مراجعة قيد الدرس لمجلة التأمين
  - ✓اصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي (تعديل قانون التقاعد في القطاع العمومي)
- **المؤسسات الاستثمارية**
  - ✓مراجعة قيد الدرس لمؤسسات القرض غير البنكية (الايجار المالي والتخصيم)
  - ✓تطوير صناديق التوظيف الجماعي
  - ✓تطوير أنشطة بنوك الأعمال

مضاعفة مساهمة السوق المالية في تمويل الاقتصاد

✓استقطاب الشركات الكبرى في جميع القطاعات وادراج الشركات العمومية والشركات المصادرة

✓تطوير سوق سندات الدين (احداث وكالة تونس للخزينة)

✓مواصلة البرامج الرامية للإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومساعدتها على تمويل استثماراتها عن طريق السوق المالية على غرار تجربة "Investia PME"

✓مراجعة تكاليف وشروط الإدراج

✓مزيد تنويع وتعصير النواتج المتداولة من ذلك سندات المشاريع والمشتقات المالية

✓ تعزيز رقابة وشفافية السوق

✓مزيد التعريف بمزايا السوق المالية

تعبئة الموارد الخارجية الملائمة

1. تحويل الديون العمومية الى استثمارات (امضاء اتفاقيات ثنائية لتمويل مشاريع ذات أولوية بقيمة 190 م أورو)

2. دعم الموارد بالعملة المتأتية من المبادلات التجارية (دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتنويع الأسواق)

3. تعبئة القروض الخارجية بشروط ميسرة لا سيما القروض متعدد الأطراف التي تمثل حوالي نصف قائم القروض الخارجية للدولة (التقدم في الإصلاحات وحسن اعداد المشاريع المعروضة للتمويل) مع اعتماد اليات لتغطية مخاطر الصرف

4. تعبئة الاستثمارات الخارجية المباشرة (مراجعة قانون الاستثمار، اعتماد قائمة سلبية، التقليص من التراخيص، اعتماد قانون أفقي لتطوير مناخ الأعمال، الترويج لصورة تونس بالخارج ...)

5. الرفع من كفاءة تحويلات التونسيين بالخارج التي لم تتعدى حصتها 8 % من المداخيل الجارية خلال العشر سنوات الأخيرة (دراسة إمكانية اصدار قرض رقاعي بالعملة الأجنبية موجه للجالية بالخارج، اعتماد سياسة لتوجيه التحويلات أكثر نحو الاستثمار عوضا عن الاستهلاك)

إصلاحات لارساء اليات ومؤسسات تمويل جديدة

الشراكة بين القطاع العام والخاص

- إرساء اطار قانوني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص
- تنظيم ندوة دولية حول الشراكة بين القطاع العام والخاص (نوفمبر 2018) تم فيه عرض قائمة بـ33 مشروعا في مختلف القطاعات (بنية أساسية، نقل، طاقات متجددة ، تعليم...)
- الانطلاق في اعداد وإصدار طلبات عروض دولية لإنجاز مشاريع في الطاقات المتجددة (800 ميغاوات) ومحطات للتطهير وتحلية مياه البحر

المالية الإسلامية

- تطور مهم على المستوى التشريعي: الترخيص للبنوك التقليدية في القيام بعمليات الصيرفة الإسلامية (2016)، تنظيم التأمين التكافلي (2014) وصناديق الاستثمار الإسلامية (2013) والصكوك (2013) والتمويل الصغير (2011)
- التحديات القائمة:
  - ✓ اصدار صكوك سيادية في السوق العالمية لتمويل ميزانية الدولة
  - ✓ اصدار صكوك من قبل المؤسسات الوطنية في السوق المحلية (المبادرة الأولى من قبل بنك الوفاق)
  - ✓ إرساء سوق نقدية إسلامية للتصرف في السيولة المصرفية
  - ✓ مزيد ملائمة الأطر التشريعية والترتيبية مع الخصوصيات الفنية لشتى مجالات المالية الإسلامية
  - ✓ تدعيم القدرات البشرية في مجال الماليّة الإسلاميّة
  - ✓ إحداث هيئة شرعية وطنية لتفادي الاختلافات بين الهيئات الشرعية المنفردة لكل مؤسسة مالية او اقتصادية
  - ✓ تعزيز التعاون الفني مع المنظمات والهيئات الدولية المختصة في المالية الاسلامية

الصناديق الاستثمارية

- اعداد مشروع قانون حول رأس مال الاستثمار Private equity
- احداث صندوق الودائع والأمانات (2011)
- احداث الصندوق التونسي للاستثمار

إصلاحات لا رساء اليات ومؤسسات تمويل جديدة

الشمول المالي

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (المالية الرقمية، التامين الصغير، إعادة التمويل، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التثقيف المالي) التي تم إقرارها في 2018
- التفكير في صيغ ملائمة لتوميل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (احداث بنوك تعاضدية أو مراجعة نموذج أعمال البنك التونسي للتضامن)
- إعادة هيكلة جمعيات القروض الصغيرة

التعاون جنوب جنوب

- لا يزال التعاون المالي مع دول الجنوب في مختلف أشكاله دون الأهداف المأمولة (أقل من ربع الاستثمارات الأجنبية وثلث القروض الخارجية)
- الحاجة الى مزيد تطوير سبل التعاون المالي الثنائي ومتعدد الأطراف بين دول الجنوب
- مبادرات جديدة وواعدة على غرار:
  - ✓ انشاء البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (سنة 2015)
  - ✓ انضمام تونس الى البنك الأسيوي لتمويل البنية التحتية (أفريل 2019)
- النظر في اصدار سندات في الأسواق المالية الصاعدة (الصين)
- التفاوض بشأن امكانية تأجيل سداد بعض القروض ان لزم الأمر

إصلاحات للنهوض بخدمات التكنولوجيا المالية

النهوض بخدمات التكنولوجيا المالية « Fin Tech »

إعداد مشروع قانون حول التمويل التشاركي «crowdfunding»

تطوير البنى الأساسية للدفع والتسوية عبر وتنمية منظومات الدفع عبر الهاتف الجوال والبحث في كيفية استغلال تقنية البلوكشين في الخدمات المالية

توفير بيئة ملائمة لتطوير شركات التكنولوجيا المالية

تقنية البلوكشين

صياغة استراتيجية وطنية لتمويل التنمية

مواصلة مسار الإصلاحات الهيكلية القائمة

إرساء اطار مؤسسي لتبادل التجارب والخبرات بين دول المنطقة في مجال تمويل التنمية

شـــكـــرا